

القسم السادس :

## فرنسا ومستعمراتها

للأستاذ أحمد رمزي بك

بدأ الفرنسيون تنفيذ برنامجهم الإصلاحى على مراحل في  
مراكش ، فقد نقلت إلينا الأنباء البرقية طرفاً من أخبارهم وهى  
تتلخص في بعض تغييرات إدارية أدخلوها ذراً للرماد في الميون  
فقالوا إن الوزارة ستألف من عشرة وزراء مراكشيين وعشرة  
من الفرنسيين واختير مستشار فرنسى يبحث القوانين واللوائح  
قبل عرضها على السلطان ، وصرح فرنسى مسئول بأن فرنسا تريد  
تحويل مراكش إلى دولة ديمقراطية حديثة كما ترغب بإخلاء  
في زيادة مسئولية المراكشيين في حكم أنفسهم . وهذه نواح  
جديرة بالبحث والتأمل .

ولقد كنا أول من أذاع شيئاً عن اجتماع الدار البيضاء الذى

حضره روزفلت وجيرو وديجول الفرنسيين وقلنا إن أراضى  
تونس والجزائر ومراكش كانت وديمة بيد الحلفاء ، وقد أعيدت  
للسلطات الفرنسية بعد أن تمهد رجالها لروزفلت أن تسير هذه  
البقاع في ركب الحضارة نحو الحرية وتقرير المصير ؛ ولكن شيئاً  
من هذا لم يحدث ، وإنما تحت ستار الإصلاحات الجديدة وتحويل  
مراكش إلى دولة حديثة وزيادة مسئولية المراكشيين في حكم  
أنفسهم ، تقدم فرنسا للعالم التمدين مشروعاً استثمارياً له خطورة  
لأنه ضربة جديدة موجهة إلى استقلال مراكش وحرية  
وستقبلها ، ولذلك لم نستغرب أن رفض الأحرار المراكشيين  
هذه السياسة ونددوا بها وقالوا عنها « إنها تريد أن تقتصب البقية  
الباقية من مظاهر وجودهم . ونحن الذين تابعوا قضية المغرب من  
يوم أنزل الحلفاء جنودهم ، وأنصتوا طويلاً إلى أقوال قواد الحلفاء  
وبعض رجال السياسة الذين تحدثوا عن مستقبل هاتيك البلاد  
وعرفوا الكثير من محسن رجال فرنسا وعمكهم بوحدة  
أمبراطوريتهم ورفضهم اللخول في أى حديث يشتم منه طلائع  
الحرية والاستقلال لشعوب المغرب ، ولم نتردد في أن نجهر بالقول

أو أعد بما لم تأذن به .

وحدثته في تقسيم الهند وفي انحياز إقليم في باكستان إلى  
دولة هندوستان أو العكس ، وفي دعوة المؤتمر والرابطة في ولاية  
الحدود الشمالية الغربية . فقال إنه لا يملك أن يمنع الناس من  
الانحياز إلى الجانب الذى يرغبون في الانحياز إليه ، وإنه يمتد  
لأهل هذه الولاية بمقتهم في الانحياز إلى هندوستان إن أرادوا .  
ولكن رأى في هذا الأمر ليس لسيد التفار خان وأمثاله ولكنه  
لجمهور الناس . هم الذين يفصلون في انضمامهم إلى أحد الجانبين .  
وتكلمنا عن مصر والسودان ، فقال لا ترجعوا عن مطالبكم  
في السودان قيد شجرة . وانتقل الحديث إلى فلسطين فوكّد حق  
العرب فيها وأوصى بالألا تكون موضع مساومة .

وعدنا إلى الحديث عن مؤتمر إسلامى فاستحسن رأى وقال  
سننظر أياكون في كراتشى أو دهلى أو مكان آخر .

ورجع إلى حديث عبد التفار خان فوكّد ما قاله من قبل غاضباً  
متحدّياً . وفي ختام الحديث قال أبلغ رئيس الوزراء التفرائى  
باشا أنى لا أزال أذكر حديثه الودى وحفاوته بى ومبالنته في

إكرامى حينما صهرت بالقاهرة ؟

ثم سأل كاتبه هل أعدّ رسالة عزام باشا ، فعرض عليه صحيفة  
مرقومة<sup>(١)</sup> فأخذ عليه بعض التلظ ورددّها إليه فأصلحها . وقد  
حمل هذه الرسالة السيد تقى الدين الصالح مندوب الجامعة العربية  
في المؤتمر .

وقد تحدث عن باكستان في المرتين حديث المجاهد الموقى على  
فايته ، الواطن بظفره . وكان في حجرتة لوح صنير عليه خريطة  
باكستان الغربية والشرقية من الذهب أو مذهبة .

رهو رجل طويل نحيف مدروق بجبال رأسه شعر أشمط يوحى  
إلى معدته العزم والمضاء بكلماته وإشاراته .

وقد جزى الله جهاده وإخلاصه هو وأنصاره أن ظفروا بما  
أرادوا وبلغوا ما رجوا والله ولى توفيقهم .

عبد الوهاب عزام

( للكلام صلة )

(١) مرقومة : مكتوبة بالرمم ومى كلمة وضممتها للآلة الكتابة المصاة  
تايرايتر .

الحكومة المراكشية التي يطلق عليها اسم « المخزن » صودة لا تملك من الأمر شيئاً . وإذا بدار المقيم العام بيدها السلطات الفعلية : يتولاها بواسطة مستشاريه على الطريقة الفرنسية المباشرة التي رأيناها في سوريا ولبنان أيام الانتداب . فتصور هذه الدار تتولى الأمن العام والجارك والضرائب وتدير الأوقاف وتفتح المدارس وتنفق الكتاتيب ، ويدها التشريع والبرق والبريد ، وتسيطر على النفد ووسائل المواصلات ، وتمنح الأراضي لمن تشاء وتوزع الثروة على شركات الاحتكار والاستثمار .

هذه هي مناطق القانون العام أي التي يسود فيها الحكم المدن . أما المناطق العسكرية فهي تخضع لجزوت الجيش وضباطه السياسيين ، فهناك يجمع القائد الفرنسي كل السلطات في يده ولا مراد لحكمه : إذ تكفي إرادته لنزع الأملاك وتنفيذ حكم الإعدام والسجن ونقل قري بأكملها وإخلائها من السكان ، ولا يمكن مراجعة حكمه أو الاعتراض عليه أمام سلطة مدنية ، وأهالي البلاد من السلميين حيارى بين برائن الاستثمار الفرنسي في مراكش ، هم في حالة حرب منذ عام ١٩١٢ لا يرتفع عن كاهلهم سوط الأحكام العرفية ولا يشعرون بالراحة يوماً ، تؤخذ أولادهم للحرور ، ويرسل بشبابهم إلى المعتقلات والسجون .

لقد آن للعالم التمددين أن يفهم حقيقة الحال في أفريقيا الشمالية ، وحسناً فعل المجاهدون المراكشيون من المبادرة إلى أمريكا وتعريف العالم بقضيتهم لأنها قضية عادلة : فهم ان يقبلوا ان يدخلوا اتحاداً فرنسياً يفرض عليهم فرضاً ، وقد شرحنا أساليبهم ومراميه وأهدافه ويؤكده سيطرة فرنسا وتدخاها في شؤون بلادهم أجيالاً من الزمن لا تزال في عالم النيب أو المستقبل .

إن كفاح أهل مراكش سيكون طويلاً وصعباً لا هوادة فيه ، لأن بلادهم موطن الثروة المدنية ، وإليها تنجيه أنظار الاستثمار الفرنسي للحصول على المواد الخام من البترول والفحم والحديد ، وهذا الاستثمار يفرط — كما قلنا — في ولايات من أوروبا ولا يتنازل عن شمال أفريقيا ، وهو يعلم تماماً أن أي تساهل أو اعتراف من جانبه باستقلال أو حكم ذاتي يمنح لأهل البلاد المراكشية معناه انهيار الامبراطورية الفرنسية بأكملها في أفريقيا الشمالية فلي الذين يتصدرون الحركة الاستقلالية في مراكش أن

لإخواننا أهل المغرب<sup>(١)</sup> ان الخطر الذي يبدو لنا هو أن نوفق فرنسا لإقناع العالم أن سياسة الاتحاد الفرنسي مشروع إنساني يدعو إلى رفع مستوى الشعوب ويمد تنفيذه تحقيقاً لما وعدوا به ووزفت في اجتماع الدار البيضاء أو أنه مرحلة في طريق الرقي الإجتماعي . ومراكش ليست دولة في مجاهل الدنيا حتى تدرب على حكم نفسها . وقد عاصرت القرون وكانت أمجادها وبطولتها مضرب الأمثال ، فهي دولة مستقلة ذات سيادة وصولاً وتاريخ وشخصية قبل أن تعرف فرنسا شيئاً من ذلك ، وهي أمة مرحة قبل أن تحقق فرنسا وحدتها الإقليمية في قارة أوروبا ، ولإخواننا المراكشين جولات في إفريقيا وفي القارة الأوروبية ، وبين ملوك مراكش وملوك فرنسا مكاتبات ومماهدات قديمة عامل فيها كل واحد الآخر مماملة التند للند .

لهذا كله دهشنا من موقف فرنسا ورجاها بعد سنة ١٩١٢ وموقفها اليوم في سياسة المقيم العام التي يريد أن يفرضها على دولة قائمة ذات سيادة وساطان وشخصية دولية . وكنا نؤمل أن تغير دروس الماضي بعد الحرب العالمية الأولى ، ثم بعد الحرب العالمية الثانية ، شيئاً من أساليبهم وعقليتهم ، ومراكش بلاد لم تفتح وإنما تماهد سلطانها معهم وحالفهم على شروط معلومة ، فإذا هم ينتزعون البلاد انتزاعاً ، ويصبح المقيم العام سلطاناً وحكومة ، يجمع السلطات كلها بين يديه من تنفيذ وتشريع وقضاء ، ويسيطر رجاله على الشؤون المالية والاقتصادية والإنشائية ، ويضع يده على الحبوب والأوقاف ، وينتزع أملاك الدولة فيوزعها على المستعمرين من الفرنسيين .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل ضربت بالمواثيق والمهود التي أخذتها الدول عليها عرض الحائط ، فهي لم تحترم ما جاء باتفاق الجزيرة سنة ١٩٠٧ ، ولا ما جاء بالاتفاقات التي أعقبت حدث أغادير المشهور ، وكلها تنص على احترام سيادة سلطان مراكش ووحدة بلاده وبقائها بلاداً مفتوحة لتجارة الدول وميداناً للنشاط الأسمى .

ولقد رأينا الأسلوب الفرنسي في حكم البلاد التي نكبت به ينتزع السلطات جميعاً من أيدي الحكام الوطنيين فتصبح

(١) عدد الرسالة ٧٢١ الاثنين ٢ يونيو ١٩٤٧ نهاية القسم الثاني